

* Mohammed Hemchi | محمد حمشي

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مواجهة الجائحة: استجابات الدول والفاعلين من غير الدول من منظورات مقارنة

MENA Confronting the Pandemic: State and Non-state Responses from Comparative Perspectives

عنوان الملف في لغته: "MENA and Covid19: State and Societal Responses"

عنوان الملف: "منطقة الشرق الأوسط وجائحة كورونا: الاستجابات الدولية والمجتمعية".

المحرر: باسل صلوب.

الناشر: دورية القانون والحكومة في الشرق الأوسط, *Middle East Law and Governance*

مجل 14، العدد 1.

تاريخ النشر: 2022

* باحث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Researcher at the Arab Centre for Research and policy Studies.

Email: mhemchi@dohainstitute.edu.qa

مقدمة

بعد مرور سنتين ونيف على ظهور وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) ثم تحوله بسرعة رهيبة إلىجائحة عالمية منذ ربيع 2020، لا تزال استجابات البلدان وسياسات مواجهتها موضوعاً مثيراً للبحث والنقاش، وحقّ له أنه يكون كذلك، خاصة مع المتغيرات المتلاحقة التي عرفتها النسخة الأولى للفيروس، وهو اعتقاد بات سائداً الآن مفاده أنّ سجل الأوبئة والجائحات الفاشية لن يُطُوّ بمجرد انحسار جائحة كورونا، وأن الأسباب التي يمكن أن تؤدي مستقبلاً إلى تفشي نظيراتٍ لها تظل ماثلة. وفي عام 2005، نشرت مجلة فورين بوليسي *Foreign Policy* ملفاً خاصاً، في شكل نداء من أجل التصرف *A call for action*، بعنوان "الوباء القادم؟"، وقد شددّ محرر الملف على تحذيرات موظفي منظمة الصحة العالمية من "أن فيروس إنفلونزا الطيور القاتل قد ينتشر مجدداً انتشاراً سريعاً، ما سيؤدي إلى إرباك الأنظمة الصحية غير المستعدة له في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء"، مثليماً شدّد على القلق الذي أبداه الخبراء "من عدم كفاية الخطط الوطنية والدولية للتعامل مع مثل هذا الوباء"⁽¹⁾. وقد بيّنت تجربة جائحة كورونا كيف تبدّل هذا النداء، وغيره، مثل الصدى في الفلاة، من دون أن يجد له آذاناً صاغية، لا في الدول الغنية ولا في الدول الفقيرة، عدا بعض الدول الآسيوية التي كانت لها تجربة مريرة مع وباء سارس SARS عام 2003 مكّنتها من احتواء الوباء بأقل الخسائر، لكن بالتأكيد ليس بأقل التكاليف⁽²⁾.

لقد ركز أغلب ما نُشر عن استجابات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الجوانب السياسية Policy، ذات الطابع الحكومي في المقام الأول، وشمل ذلك عدداً من التقارير وأوراق تحليل السياسات التي لا يتسع نطاق هذه المراجعة لفحصها جمیعاً⁽³⁾. في المقابل، ظلت الجوانب السياسية Politics غير مطروقة بصورة وافية؛ ومن ذلك الأدوار التي أدّاها الفاعلون من غير الدول في المنطقة. وهذا مجالٌ لا يزال في حاجة ماسة إلى المزيد من الأبحاث المعمقة. في هذا السياق، خصّت دراسة القانون والحكومة في الشرق الأوسط *Middle East Law and Governance* ملفاً خاصاً يستكشف التباين في الطرائق التي تعاملت بها الدول والفاعلون من غير الدول مع الجائحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكيف ساهمت الأزمات المالية والسوسيو - اقتصادية وضعفُ القدرات المؤسسية في تفاقم تأثير الجائحة في الدولة والمجتمع في المنطقة من ناحية، وفي تشكيل استجابات الدول والفاعلين من غير الدول من ناحية أخرى. وقد ضم العدد تسع دراسات تتناول هذا التباين اعتماداً على مقاومة مقارنة ومن منظورات منهجية مختلفة⁽⁴⁾، كيفية

1 "Editor's Note," *Foreign Affairs*, vol. 84, no. 4 (July-August 2005), p. 2.

2 ينظر: محمد حمسي، "عن إمكانية التنبؤ زمن جائحة كورونا: تأملات من علم التعدد"، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020/6/22، شوهد في 4/6/2022، في: <https://bit.ly/3NUuKzx>

3 ينظر على سبيل المثال: "وباء فيروس كورونا المستجد: نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياته على الاقتصاد العالمي"، تقرير، رقم 2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (نيسان / أبريل 2020)، شوهد في 4/6/2022، في: <https://bit.ly/3MTYc8o>، وقد نشرت وحدة الدراسات السياسية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدداً من الأوراق يقدم جلها قراءة تحليلية في الإجراءات والتدابير المختلفة التي اتخذتها الدول والحكومات حول العالم رداً على التحدي الذي مثّلته الجائحة، وتستشرف تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المنطقة العربية والعالم. ينظر: "أوراق جائحة كورونا (كوفيد-19) وتداعياتها"، ملفات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (أيلول / سبتمبر 2020)، شوهد في 4/6/2022، في: <https://bit.ly/3IaplAx>

4 Bassel F. Salloukh, "Introduction to Covid-19 MELG Special Issue," *Middle East Law and Governance*, vol. 14, no. 1 (2022), p. 1.

نستثنى من هذه المراجعة آخر دراسة ضمّها الملف عن تركيا، وسنكتفي بمراجعة الأوراق التي تناولت بالدراسة البلدان العربية.

وكمية. وأعدَّ هذه الدراسات باحثون عربٌ وغيرُ عرب مختصون في دراسة المنطقة، وذوو خلفيات أكاديمية متعددة، من العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إلى السياسات العامة وعلم الاجتماع، إلى الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، إلى الفلسفة والعلوم الاجتماعية والقانونية.

أولاً: هل من أفضلية للأوتوقراطيات في الحد من تفشي الجائحة؟

يقدم كيفن كوهлер وجونا شولهوفر-فول دراسة كمية عن التباين في استجابات الأنظمة للجائحة عبر بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽⁵⁾. يميز الباحثان بين التكاليف المباشرة المرتبطة بالتصريف فوراً وبصورة حاسمة والتكاليف البعيدة المدى المرتبطة بفقدان السيطرة على تفشي الجائحة والتي من المحتمل أن تراكم على المدى الطويل؛ ومن ثم يجادلان بأن القادة الذين لا يشكل احتواء الجائحة حافزاً لديهم من أجل البقاء في السلطة يتأخرون في تطبيق إغلاق كلي صارم، مقارنة بالقادة المنشغلين بالرغبة في البقاء في السلطة. وليشتا هذه الحجة، اعتمدا على قاعدة بيانات نظام أوكسفورد لتعقب الاستجابات الحكومية لجائحة (كوفيد-19) OxCGRT، فضلاً عن بيانات خاصة بهما بشأن توقيت إغلاق المساجد والشروع في إجراءات الإغلاق.

تركز دراسة كوهлер وشولهوفر-فول على حالة مصر. وتحاول تفسير ما سماه صلوخ "الحالة الغربية" التي مثلتها مصر في المنطقة، حيث "لا إغلاق ولا إرثام بارتداء الكمامات، ولا تدابير للتبعاد الاجتماعي، في حين انشغلت الأجهزة الأمنية بقمع المبلغين عن أعداد الضحايا⁽⁶⁾ أو احتجاجات الكوادر الطبية"⁽⁷⁾ بشأن سوء ظروف العمل وشح التجهيزات الطبية. يجاج كوهлер وشولهوفر-فول، استناداً إلى متغير التحالفات الحاكمة Winning Coalitions، بأنَّ هذه الاستجابة تعكس التحالف الضيق بين النظام الحاكم والقوات المسلحة، مشيراً إلى أن لجنة إدارة أزمة كورونا التي شكلها الوزير الأول تبنت مقاربة أمنية في الأساس Security-driven، رغم الوعود التي قطعها الرئيس عبد الفتاح السيسي لإصلاح القطاع الصحي.

يقدم الباحثان مدخلاً نظرياً يراجع فيه ما بات يسمى فرضية "الأفضلية الأوتوقراطية"، التي تقول إن الأنظمة الأوتوقراطية، التي تحكم بيد من حديد، أفضل من الأنظمة الديموقراطية لما يتعلق الأمر بالاستجابة لتفشي الأوبئة. والمثال التقليدي الذي سلب اهتمام الباحثين هو الصين. غير أنهم يجادلان بأن هذه الفرضية ليست صحيحة على الدوام؛ ففي حين أن هذه الأنظمة تحوز فعلاً أدوات القوة الكافية، خاصة القوة القسرية، لفرض القيود بصورة سريعة وفعالة، فهي لا تملك جميعها الحافز الكافي لجعلها تقوم بذلك. وخلافاً للسياسيين في الأنظمة الديموقراطية، يرجح أن القادة في الأنظمة الأوتوقراطية يعتبرون تجنب التكاليف قصيرة المدى أولويةً على صحة السكان باعتبارها صالحة عاماً. ويتبين هذا الأثر بحسب حجم التحالفات التي تقوم عليها الأوتوقراطيات، إذ كلما كان التحالف أصغر تقلص احتمال أن يهتم القادة بالصحة العامة. يجاج الباحثان بأن فرضية "الأفضلية الأوتوقراطية" لا تنطبق على إجراءات احتواء الجائحة في بلدان الشرق الأوسط.

5 Kevin Koehler & Jonah Schulhofer-Wohl, "Governing the covid-19 Pandemic in the Middle East and North Africa: Containment Measures as a Public Good," *Middle East Law and Governance*, vol. 14, no. 1 (2021).

6 في نهاية آذار / مارس 2020، قررت السلطات المصرية حرمان أحد مراسلي صحيفة الغارديان من رخصته وإجباره على مغادرة البلاد بسبب نشره تقريراً يشكك في الأرقام الرسمية التي تقدّمها السلطات.

7 Salloukh, p. 2.

و شمال أفريقيا؛ فرغم أن الأنظمة في المنطقة تقوم على تحالفات ضيقة، فقد تصرفت بصورة بطيئة لتطبيق الإجراءات الصحية من أجل الحدّ من تفشي الجائحة⁽⁸⁾.

يخلص كوهلر وشولهوفر-فول، بعد تحليل بيانات الشق الكمي من الدراسة، إلى أن الاستجابة للجائحة لا تتعلق بالقدرات بقدر ما ترتبط بالحوافز السياسية للحكومات؛ إذ كلما كانت لدى الحكومة حواجز سياسية لتوفير الصالح العام لشعوبها بدلاً من الانشغال بالصالح الخاصة لمجموعة صغيرة من مؤيديها، زاد احتمال تصرفها بسرعةٍ وبجسمٍ ملعن انتشار الجائحة. هذه النتيجة مثيرة للاهتمام وتبين بالفعل حدود فرضية "الأفضلية الأتوocratie" التي ينطلق منها الباحثان؛ ورغم أنهما يقران بأن دراستهما لا تتحقق فاعلية تدابير الاحتواء، بل تكتفي بفحص التباين في سرعة فرضها من جانب الحكومات، فإنهما يفترضان أن التباين في الفاعلية قد يكون مرتبًا بالتباهي في القدرات والإرادة السياسية لدى الحكومات، لكن سرعة التصرف مستقلة تماماً عن ذلك. لدى الحكومات الأتوocratie حسابات سياسية تأخذها في الاعتبار لما يتعلّق الأمر بفرض تدابير الاحتواء، مثل إغلاق المساجد أو فرض إغلاقٍ كليٍّ خلال فترة النهار أو وقف حركة النقل العام؛ لذلك، رغم حيازتها القدرة على التصرف السريع والحاشم لفرض هذه التدابير، مقارنة بالحكومات الديموقراطية، تتأخر في ذلك بسبب المخاوف من التكاليف السياسية والقيود التي تفرضها التحالفات الداعمة لتلك الحكومات، والتي بلا شك يغلب اهتمامها بمصالحها الخاصة اشغال الحكومات بالصالح العام، وهو ما تبيّنه الحالة المصرية أفضل بيان.

غير بعيد عن هذا السياق، يتناول ممدوح شومان وعبد العزيز القباع حالة المملكة العربية السعودية لاختبار قدرة الدولة على الاستجابة لتفشي الجائحة⁽⁹⁾. وهم ينطلقان من الافتراض أن مسؤولية التعامل مع الجائحة تقع على كاهل حكومات الدول. ما دام نطاق تفشي الجائحة لم يستثن دولة واحدة في العالم، مع التباين الشديد في درجة الانتشار من دولة إلى أخرى، وفي نجاح السياسات الحكومية في التخفيف من حدة تداعياتها في أبعادها المختلفة، فقد لجأ شومان والقباع، في دراستهما الكمية أيضًا، إلى التركيز على قياس قدرة الدولة State-initiated Policies

تؤيّد دراسة حالة المملكة العربية السعودية في سياق الاهتمام بالتحقق ما إذا كانت الدول التسلطية⁽¹⁰⁾ (مع النسبة العالية من المركزية التي تشهد بها المملكة خلال السنوات الأخيرة⁽¹¹⁾) أشد قدرة على تنفيذ السياسات مقارنة بالدول الديموقراطية. ومن خلال الدراسة، يخلص الباحثان إلى أن المملكة، خلافاً لما هو متوقع، كانت في حاجة إلى موارد أكبر من أجل تنفيذ سياسة حظر التجوال أثناء تفشي الجائحة، رغم غمط حكمها المركزي، ورغم نفوذ الدولة الدينية الذي يعزّز الاعتقاد السائد بأن جعل المواطنين يذعنون لسياسات الدولة يتطلب

8 يحيل الباحثان على جملة من الإجراءات التي تدرج ضمن مصطلح "الإغلاق"، وهي: إغلاق المدارس، وإلزام الناس بالعمل من المنازل، وإلغاء التظاهرات، وتقيد التجمعات، وإغلاق وسائل النقل العام، وإلزام السكان بالبقاء في المنازل، وتقيد الحركة، وإغلاق المساجد.

9 Mamdouh A. Shouman & Abdulaziz S. Alkabaa, "Testing Saudi State Capacity: A Study to Investigate How the Government Responded to the covid-19 Pandemic," *Middle East Law and Governance*, vol. 14, no. 1 (2021), pp. 62-80.

10 تحافظ على المصطلحات نفسها كما وردت في الدراسات كلٌ على حدة، من دون تمييز بين التسلطية والأتوocratie.

11 بل يذهب الباحثان إلى أن المملكة لم تشهد لهذا المستوى من المركزية مثيلاً باستثناء فترة حكم الملك فيصل (1975-1964).

موارد أقل⁽¹²⁾. على كل حال، يقدم شومان والقابع مراجعة جيدة للأدبيات التي تناولت العلاقة السببية بين المركبة/اللامركبة وقدرة الدولة على تنفيذ السياسات، وهي تبين وجود تباين شديد يجعل التعميم بعيد المنال، بل غير مجدٍ لتصميم السياسات، سواء من حيث التحليل أو من حيث صوغ التوصيات.

فيما يتعلق بالفرضية الثانية التي سعى الباحثان لاختبارها (الإصابات بكوفيد 19 تتبادر بحسب المدن)، يخلص شومان والقابع إلى أن النتائج تندد بافتراض القائل إن المدن الأكثر تجهيزاً، حيث تتمركز المراكز والموارد الحكومية، ستشهد عدداً أقل من الإصابات؛ إذ تبين أن مدینتی الرياض وجدة كان لهما النصيب الأكبر من نسب الإصابات، مقارنة بالمدن الأصغر. ولا يعود ذلك إلى الكثافة السكانية فحسب، لكنه يعود أيضاً إلى أن عمليات الإغلاق أدت إلى اكتظاظ هائل في تجمعات العمالة الوافدة التي لا تتوافق مع معايير الإيواء الملائمة لأهداف الحد من انتشار الأمراض المتنقلة بالعدوى. أخيراً، يخلص الباحثان إلى أن إذعان المواطنين لسياسة الاستجابة لتفشي الجائحة، والتلقيح الإلزامي لاحقاً، يعتمد أكثر على مصدر التوعية، إذا ما كان المؤسسة العلمية التقليدية أم غير التقليدية. ويرجحان أن الجائحة ينبغي أن يجري التعامل معها في إطار المؤسسة التقليدية، القائمة على التعليم الديني، لتحصيل إذعان المواطنين.

ثانياً: الدول الفاشلة والجائحة

يفحص مجموعة من الباحثين، هم دانيال حبيب ونائلة إلمور وسيث غولاس وناثان روده ودانيل ماثيو ونيكولاوس بارنتي⁽¹³⁾، العلاقة بين فشل الدولة وأمّاكن سياسات مواجهة تفشي الجائحة التي جرى تطبيقها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك باستخدام تحليل قائم على الثنائيات Dyadic Analysis للبيانات التي جرى جمعها من قاعدي نظام أوكسفورد لتعقب الاستجابات الحكومية لجائحة (كوفيد-19) والممسح العالمي للأعراض (كوفيد-19) COVID-19 World Symptom Survey. يستند حبيب وزملاؤه أيضاً إلى قاعدة بيانات الاستجابات الحكومية Corona Net، ويقسمون السياسات التي اعتمدتتها البلدان المدروسة، من منطقة الشرق الأوسط، مجمعةً بصورة ثنائية إلى سياسات قائمة على التقييد Restrictive وسياسات قائمة على الموارد Resource-oriented. يتناول حبيب وزملاؤه عشر حالات جرى انتقادها بناءً على مؤشر الدول الفاشلة، هي: أفغانستان ومصر والعراق ولبنان وسوريا واليمن بوصفها دولاً فاشلة، والكويت وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة بوصفها دولاً قوية⁽¹⁴⁾. وبناء على التحليل المقارن، يخلص الباحثون إلى أن الدول الفاشلة قليل إلى تبني نسبة أكبر من السياسات القائمة على التقييد، مع تشدد حكومي أقل صرامة وفاعلية، ومن ثم امتثال أقل من المواطنين، مقارنة بنظيراتها من الدول القوية.

12 تتفق هذه النتيجة إلى حد ما مع دراسة أجراها أكسل كورنر عن سياسة إغلاق المدارس، حيث فند الاعتقاد السائد بأن مركبة السلطة في الدول التسلطية وغياب القيود المؤسسية على صنع القرار قد تجعلها قادرة على إغلاق المدارس في وقت أبكر نسبياً، مقارنة بالدول الديمقرatية حيث تكون السلطة أقل مركبة إن لم تكن لامركبة بالكامل، وعملية صنع القرار فيها خاضعة للقيود المؤسسية. وخلص إلى أن الحكومات الديمقرatية كانت أسرع من الحكومات التسلطية في اتخاذ قرار بإغلاق المدارس. ينظر:

Axel Cronert, "Democracy, State Capacity, and covid-19 Related School Closures," *Working Paper*, APSA Preprints (2020), accessed on 6/4/2022, at: <https://bit.ly/3JcImU6>

13 Daniel Habib et al., "Dyadic Analysis of Fragile Middle Eastern States and Humanitarian Implications of Restrictive Covid-19 Policies," *Middle East Law and Governance*, vol. 14, no. 1 (2021), pp. 26-61.

14 يستهدف التحليل الثنائيات التالية، وهي ثنائيات تراوّج بين دول فاشلة ودول قوية: سلطنة عمان واليمن، قطر ولبنان، الإمارات العربية المتحدة والعراق، فضلاً عن بقية الدول التي جرى تحليلها فرادي.

تحدد السياسات القائمة على التقييد من الحرريات، أو ما هو مسموح به في العادة من حركة وتجارة وأعمال وتعليم وغيره، في حين تتميز السياسات القائمة على الموارد بإنتاج أو إعادة توزيع السلع والخدمات، مثل المتابعة الصحية وإجراء الفحوصات والتوعية العامة. ومن الواضح أن الدول التي تعاني أزمات اقتصادية أو أمنية، في المقام الأول، أو سياسية، أن تحشد الموارد الكافية التي تمكنها من سن سياسات قائمة على الموارد. وبطبيعة الحال، يُعد تفشي الأوبئة، خاصة إذا ما تحولت إلىجائحة على غرار جائحة كورونا، أزمة متعددة الأبعاد ومعقدة التداعيات؛ فإذا ما كانت الدولة تعاني أزمات بنوية سابقة على تفشي الجائحة، لا يمكنها سن سياسات قائمة على الموارد، فضلاً عن تفزيذها بفاعلية.

مع ذلك، يشدد الباحثون على أن السياسات في عمومها جزءٌ حيوي من التزام الحكومات بمسؤوليتها عن حماية مواطنها وضمان رفاهيتها. وسواء أكانت قائمة على التقييد أم على الموارد، فهي في جوهرها سياسات أخلاقية إذا لم تنتهك الكراهة الإنسانية للمواطنين أو لم تكن أداة لأجندة سياسية. ورغم أن السياسات القائمة على التقييد قد تحييل إلى تاريخ طويل من القمع الذي تمارسه الدولة ضد مواطنها، فإن ذلك لا يعني رفض القيود التي تنتهي على انتهاك للحقوق إذا ما كان الغرض منها هو الحد من تفشي الأمراض والأوبئة. وهكذا يرفض الباحثون المقوله التي مفادها أن السياسات القائمة على الموارد هي النظير "الجيد" للسياسات "السيئة" القائمة على التقييد. ويخلصون إلى التوصية بأن الاستجابات الحكومية الفعالة، في حالات تفشي الأوبئة، هي تلك التي توازن بين السياسات القائمة على التقييد والقائمة على الموارد.

إضافة إلى ذلك، ومن منظور إقليمي، يوصي الباحثون حكومات الدول القوية بضرورة الوعي بالأبعاد السياسية المحتملة للسياسات القائمة على التقييد التي تعتمدتها حكومات الدول الفاشلة في الإقليم، وهي بالتأكيد أبعاد لها عواقب عابرة للحدود وتأثير في المنطقة برمتها. لذلك، ينبغي لها أن تعمل على تسهيل التحول نحو تنفيذ سياسات قائمة على الموارد في الدول التي تفتقر إلى القوة السياسية والاقتصادية للقيام بذلك بمفردها. وهذا لن يفيد الدول الفاشلة المعنية فحسب، بل سيساهم أيضًا في استقرار المنطقة بأكملها. وما من شك في أن هذا النوع من الدراسات السياسية ستكون له فوائد جمة في توجيه المساعدات الدولية، كذلك التي تقدمها الدول غير الفاشلة (القوية) في المنطقة لتوفير الدعم الطبي والمالي للدول الفاشلة في جوارها؛ وذلك من خلال تحديد القطاعات والسياسات التي ينبغي أن تعتمد بها تلك المساعدات للحد من تفشي الأوبئة وللتغلب على تداعياتها اللاحقة، بعيدًا عن النمط التقليدي للمساعدات الذي يستهدف مناطق النزاعات المسلحة والأنظمة الاقتصادية والمالية الهاشة.

ثالثاً: لبنان وقطاع غزة: تطبيق الجائحة وتسويتها

في دراسة بعنوان "نحن نخوض معركة ضد الفيروس": حماس وحزب الله وجائحة كورونا⁽¹⁵⁾، يقارن عبد الهادي العجلة بين استجابة حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، في فلسطين، و"حزب الله"، في لبنان، بوصفهما فاعلين من غير الدول. ويحاجج بأن الاستراتيجية التي وظفها كلاً الفاعلين تقوم على المقاربة للفيروس باعتباره عدواً يتطلب حشد الموارد والأفراد بما في ذلك المقاتلون ليكونوا جزءاً من "حربهما" على الجائحة. كما يحاجج العجلة بأن الفاعلين من غير الدول غالباً ما يقلدون الدول في سعيها لاستغلال الحالة الوبائية من أجل

15 Abdalhadi Aljla, "We are in a Battle with the Virus': Hamas, Hezbollah, and covid-19," *Middle East Law and Governance*, vol. 14, no. 1 (2021), pp. 101-113.

اكتساب المزيد من الشرعية، سواء الداخلية أو الخارجية. لذلك، يمكن القول إن فيروس كورونا كان موضوعاً للتطييف Sectarianization، إذ استُخدم على نطاق واسع في تعزيز الشرعية الخارجية في حالة حركة حماس، والشرعية المحلية في حالة حزب الله. ويفترض الباحث أن الفضل في نجاح استجابة كليهما لتفشي الجائحة يعود إلى عاملين أساسين: وجود نظام رعاية اجتماعية قائمٍ سلفاً ومتطور للغاية، وقدرتهما على التعبئة الجماعية من خلال القيادة الكاريزمية.

مع أن منطلق المقارنة بين الحالتين يظل قوياً، وفي إمكانها أن تقدم لنا نتائج جيدة في حال لو ركزت أكثر على أوجه التشابه بين استجابتي حركة حماس وحزب الله بوصفهما فاعلين لا يمثلان دولة قائمة في حد ذاتها. لكن أوجه الاختلاف الحادة بين الحالتين لا يمكن تجاهلها، حتى فيما يتعلق بمدى وجود نظام رعاية اجتماعية، سواء وصف بالقائم سلفاً أو بالمتتطور للغاية¹⁶، فضلاً عن قدرة قيادات الفاعلين على التعبئة الجماعية في ظل الالاينين والفووضي التي أعقبت تفشي الجائحة. ففي حين يحتكر حزب الله السيادة على الإقليم الذي يسيطر عليه (وقدرته على الفعل يستمدّها أيضاً من دوره السياسي)، لا يتوافر ذلك لدى حركة حماس، بسبب الاحتلال والحصار من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب فاعلين آخرين في قطاع غزة، أقل قوة منها لكنهم ينazuونها ولاء الناس وامتثالهم. وبكل تأكيد، يمكن المحاجة أيضاً بأن حدة النزعة لإضافه الطابع الطائفي على الأشياء في سلوك حركة حماس أقل منها في سلوك حزب الله.

في السياق نفسه، تضمّن الملف الخاص دراسة أعدّها فريق من الباحثين اللبنانيين، هم من حرب وأحمد غريبة ومني فواز ولوانا دايخ¹⁷. تقع هذه الدراسة أيضاً ضمن نطاق البحث في استجابات الفاعلين من الدول وغير الدول، مع التركيز على حالة لبنان، التي تعد بالفعل مختبراً ثرياً لهذا النوع من الأبحاث. على خلاف العديد من الدول التي انتهت جائحة كورونا فرصةً لإعادة فرض سلطتها وتعزيز أجهزتها الشرطية والقمعية؛ يبدو لبنان بعيداً عن هذا الاتجاه. إذ تخلص حرب وزملاؤها إلى أن إدارة أزمة الجائحة في هذا البلد لم تؤد إلى مجرد إعادة إنتاج النظام السياسي الطائفي فحسب، بل تكشف أيضاً عن توترات بين الأحزاب السياسية القوية، والهيئات الحكومية الضعيفة، فضلاً عن مجموعات التضامن المتعددة، التي تتباين تطبيقاتها وتصوراتها بشأن مستقبل البلاد. تعتمد حرب وزملاؤها على قاعدة بيانات تتضمن مصادر مختلفة (كالمواد الإذاعية والمواد الإخبارية المطبوعة والإلكترونية، ومحظى وسائل التواصل الاجتماعي)، ثم تصنف الفاعلين والإجراءات التي اتخذوها بحسب الواقع المكانية التي يحتلونها. وأخيراً يحلل الباحثون التباين في طرائق إدارة الوباء، بحسب معيار الموقف السياسي والمكاني لكل فاعل.

وبذلك، يسعى الباحثون إلى تبعيّن كيف استخدمت الأحزاب الطائفية الجائحة سلحاً لإعادة تشديد سيطرتها على المناطق السياسية الطائفية بعد احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019. مع ذلك، فهم يؤكدون أن هذا التوظيف نادراً ما يمر من دون سجال. إحصائياً، تخلص حرب وزملاؤها إلى أن ثلث الاستجابات المدروسة، التي أبداها 538 فاعلاً اتخذوا إجراءات مواجهة الجائحة خلال الفترة من آذار/مارس إلى تموز/يوليو 2020، كان

16 عن الاستجابة للجائحة في قطاع غزة، ينظر:

"The Gaza Strip and COVID-19: Preparing for the Worst," Briefing no. 75, International Crisis Group (April 2020), accessed on 6/4/2022, at: <https://bit.ly/3q1olIt>

17 Mona Harb et al., "Mapping Covid-19 Governance in Lebanon: Territories of Sectarianism and Solidarity," *Middle East Law and Governance*, vol. 14, no. 1 (2021), pp. 81-100.

مصدرها فاعلون غير طائفين، مثل المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والتجمعات والحملات والجامعات والفاعلين الخواص. قد لا تتطابق قدرات هؤلاء الفاعلين غير الطائفين تماماً مع قدرات الفاعلين الطائفين، لكنها مع ذلك تعدّ بمنزلة "المعارك الصغيرة ضمن حرب ممتدة" ليس على الجغرافيات المتداخلة طائفياً فحسب، بل على إنتاج بدائل مادية وغير مادية للنظام الطائفي برمته⁽¹⁸⁾.

يعود الفضل في تطوير مفهوم "المعارك الصغيرة" التي يخوضها الفاعلون غير الطائفين لتقويض النظام الطائفي الراسنخ إلى باسل صلّوخ وآخرين⁽¹⁹⁾. لكن حرب وزملاءها يستلهمون أيضاً أعمال جون نايغل⁽²⁰⁾ الذي يحاجّ بأنّ النظام الطائفي قد يسمح، حين يكون في حالة سبات، للفاعلين غير الطائفين بتحديه؛ وذلك عبر محاولات إنشاء مؤسسات بديلة تعمل على تشكيل الكيفية التي يرى بها الناس العالم، فضلاً عن قدرتهم على تصور الطرائق التي يمكنهم إدارتها وتغييره من خلالها⁽²¹⁾. لِإسقاط هذه المقاربة على الحالة اللبنانيّة، تعمد حرب وزملاؤها إلى الربط تحليلياً بين السياسة الطائفية والسيادة في علاقتها بالمكان (أو الإقليم *Territoriality*)، بحثاً عن تلك الأماكن أو الأقاليم التي يمكن أن يحظى بالسيطرة عليها فاعلون من غير الدول، ومن ثم محاولة فهم الطرائق التي يوزع بها المواطنون ولاءهم السياسي بين فاعلين يعملون إقليمياً/ مكانياً على مستوى دون الدولة أو أعلى منها.

بطبيعة الحال، لا يمكن المقارنة بين منطقى الاستجابة للجائحة لدى كلتا المجموعتين من الفاعلين. ويعود ذلك إلى عاملين أساسين: العامل الأول مادي يتعلّق بالتفاوت في القدرات، إذ كانت استجابة المجموعات السياسية الطائفية سريعة وواسعة النطاق. ووُظفت مجموعة متنوعة من الأساليب، من تقديم المساعدة النقدية عبر مؤسساتها الدينية الشقيقة، إلى توزيع المساعدات الغذائية والطبية عبر تنظيماتها غير الحكومية، إلى تعزيز التدابير الوقائية عبر الهيئات البلدية المترافق معها، غير أن ذلك كله لا ينفي أن الخطاب الطائفي الذي تتبناه تلك المجموعات ظل مهيمناً على المشهد. في مقابل ذلك، كانت استجابة المجموعات غير الطائفية محدودة النطاق بدرجة أكبر، وأكثر عفوية، وتضمنت طرائق متنوعة للتدخل، لكنها اعتمدت على المنصات الاجتماعية للتواصل والوصول إلى المواطنين، في حين أنها لم تحظ بتغطية كافية من وسائل الإعلام المهيمنة على المشهد الإعلامي. ولم تتشبّك حرب وزملاؤها مع معضلة التصنيف، إذ قد لا يكون كافياً من الناحية التحليلية تصنيف الفاعل غير طائفي بمجرد أن يقدم نفسه بأنه كذلك. وهذا يقودنا إلى العامل الثاني الذي يجعل المقارنة معقدة بين المجموعتين من الفاعلين، وهو العامل الاجتماعي/ السياسي، فالنظام الطائفي متذر في بنية السياسة والمجتمع اللبنانيين؛ وفي غياب تنظيم سياسي فعال يصعب على الحركات والأحزاب غير الطائفية تسجيل خرق نوعي في بنية النظام السياسي الطائفي⁽²²⁾.

18 Salloukh, p. 3.

19 Bassel F. Salloukh et al., *The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon* (London: Pluto Press, 2015).

20 John Nagle, "Consociationalism Is Dead! Long Live Zombie Power-Sharing!" *Studies in Ethnicity and Nationalism*, vol. 20, no. 2 (2020).

21 يستند الباحثون في هذا السياق إلى أعمال المفكرين النقادين، بدءاً بأنطونيو غرامشي وصولاً إلى روبرت كوكس.
22 ينظر:

Janine A. Clark & Bassel F. Salloukh, "Elite Strategies, Civil Society, and Sectarian Identities in Postwar Lebanon," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 45 (2013); Ibrahim Halawi & Bassel F. Salloukh, "Pessimism of the Intellect, Optimism of the Will after the 17 October Protests in Lebanon," *Middle East Law and Governance*, vol. 12, no. 3 (2020).

مع ذلك، تجاج هذه الدراسة بأن الاستجابات التي اتخذها الفاعلون غير الطائفيين، مثل الجامعات والمنظمات غير الحكومية والتجمعات، التي تشكلت أثناء احتجاجات عام 2019، كانت عابرة للحدود الطائفية وللإقليمين البلد (استجابات أفقية في مقابل استجابات رأسية اتخذها الفاعلون الطائفيون، مثل الأحزاب والفاعلين الحكوميين والدينيين)⁽²³⁾. والأهم من ذلك هو أنها أشاعت سردية غير طائفية (أو عابرة للطوائف)، تهدف إلى تشكيل مخيال سياسي/ اجتماعي أشد ارتباطاً بقيم الكرامة الإنسانية والوطنية. وبذلك، فقد عملت على تحدي البنية الطائفية الراسخة للسياسة/ المجتمع في لبنان القائمة على أقاليم ترابية مقسمة ومهيمنة عليها طائفياً. يبدو أن هؤلاء الفاعلين، خاصة التجمعات Collectives القائمة على مبدأ التضامن والمساعدة المتبادلة، قد تشعروا بهذه النزعة لتحدي البنية الطائفية الراسخة في السياسة/ المجتمع أكثر أثناء احتجاجات عام 2019، التي سمحت بانبعاث خطاب غير طائفي، أو على الأقل مناهض للطائفية (وسيتجلى أثرها أكثر لاحقاً إثر انفجار مرفأ بيروت في صيف 2020). وإذا ما صمدت على هذا النحو، تزيد احتمالات انتصارها في المزيد من "المعارك الصغيرة" التي يخوضها الفاعلون غير الطائفيين ضمن "حرب" طويلة الأمد لتفويض أسس النظام الطائفي الراسن.

رابعاً: ديمقراطية تونس والجائحة

تدرس مريم قطاط ومريم عقربي، في دراسة بعنوان "من الاستثناء الديمقراطي إلى حالة الاستثناء: جائحة كورونا في سياق دولة القانون في تونس"⁽²⁴⁾، الاستجابات القانونية والمؤسسية المبكرة لتفشي الجائحة في تونس. وهي دراسة تجاج بأن سردية الاستثناء الديمقراطي بعد ثورة 2011، في تونس، لم يجر تجسيدها في ممارسة قانونية لبرالية، بل آزرها منطق سلطوي يضفي الشرعية على خطاب القوة، ويعيد إنتاج الممارسات التسلطية الموروثة عن النظام القديم. وتركز الباحثتان تحديداً على ما تكشفه حالة الاستثناء، التي أعلنتها الدولة التونسية أثناء حالة الطوارئ، بشأن الطرائق المختلفة التي استُخدم بها القانون في تونس. وتحاجان بأن حالة الطوارئ لم تعد استثناءً، بل صارت هي القاعدة في طريقة الحكم التونسي بعد عام 2011، وهو ما سمح بصمود الممارسات الاستبدادية السابقة، حيث لا ينفك الجهاز القانوني يستخدمها أداة للمراقبة والسيطرة. وغني عن التذكير بأن الدراسة كُتبت قبل ما بات يُنظر إليه على أنه انقلاب الرئيس قيس سعيد على الديمقراطية في تونس.

يرى صلوخ أن هذا الحاجاج الفوكي (نسبة إلى ميشال فوكو) يضع الدراسة في مواجهة مع الأدبيات التي تتحفي بانتقال تونس السياسي نحو الديمقراطية⁽²⁵⁾؛ فهي تندِّر، بدلاً من التبشير بالاستثناء الديمقراطي، بتعاضد بنوي بين الأجهزة القانونية والتنظيمية من ناحية وأهداف الحكم السلطوي القائم على السيطرة والمراقبة من ناحية أخرى. لا تنتقد الباحثتان عمليات الإلقاء أو بقية تدابير الصحة العامة الأخرى مواجهة الجائحة، لكنهما تلقيان الضوء على أهمية الكشف عن الأدوار والمعانوي التي يمكن أن يجسدها القانون في

23 تقدم الدراسة خريطتين مكثفتين، تبين إحداهما توزع استجابات الأحزاب السياسية عبر الأقاليم اللبنانية، في حين تقدم الثانية، وهي أوسع، أنماط الاستجابات التي اتخذها مختلف الفاعلين، وأنماط توزعها عبر الإقليم. ينظر:

Harb et al., pp. 86-87.

24 Meriem Guetat & Meriem Agrebi, "From Democratic Exception to State of Exception: Covid-19 in the Context of Tunisia's State of Law," *Middle East Law and Governance*, vol. 14, no. 1 (2021), pp. 128-140.

25 Salloukh, p. 4.

حياة سياسية تتسم أصلًا بتوالنات دستورية ومؤسسية هشة، متباوزتين بذلك الخطاب الشكلي الذي يحصر دور القانون في الجوانب التقنية والتنظيمية للحياة السياسية، ومن ثم تخلصان إلى أن التجربة التونسية تبين كيف أن القواعد والأطر القانونية يمكن أن تؤدي أدوارًا أبعد من ذلك، وأن تجسد في نهاية المطاف لغة القوة، بل تؤثر حتى في تشكيل (وإعادة تشكيل) السردية السياسية نفسها.

وتحث مارو يوسف وسارة يركيس في دراسة بعنوان "قوة التعبئة ثنائية الأحزاب: نجاح الحركة النسوية التونسية أثناء تفشي جائحة كورونا"⁽²⁶⁾، ما يعده صلوك لغز الإصلاحات التقدمية التي شملت وضع النساء في تونس على الرغم من الانقسامات الأيديولوجية العميقة بين التيارين الإسلامي والعلماني، على المستويين السياسي والمدني كلِّيَّهما⁽²⁷⁾. تلاحظ الباحثان أن الحكومة التونسية، المنقسمة لا سيما على أساس أيديولوجية، استجابت في الواقع للأمر للمخاوف بشأن تزايد العنف ضد المرأة، خاصة أثناء فترة تفشي الجائحة، إذ أنشأت على سبيل المثال مركزاً جديداً لإيواء النساء ضحايا العنف الأسري، كما خصصت خطًا هاتفيًا ساخنًا على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.

تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال: لماذا استجابت الدولة لمخاوف العنف ضد النساء أثناء تفشي الجائحة، في تونس، على الرغم من الانقسامات الأيديولوجية والسياسية السائدة، خاصة بين التيارين العلماني والإسلامي، بشأن قضيَا المرأة؟ وتحاجج الباحثان بأن السبب يعود إلى أن مكافحة العنف ضد النساء حظيت بدعم ثنائي الأحزاب في تونس. إذ نجحت منظمات حقوق المرأة، الإسلامية والعلمانية على حد سواء، في بناء تحالف ثنائي الأحزاب لتعزيز الجهد الحكومي في مكافحة العنف ضد النساء، وهو نجاح ليس ولد فترة تفشي الجائحة، بل يعود إلى التحالفات القصيرة المدى التي عمل فيها التياران معًا طوال العقد الماضي ومنذ بداية الانقال الديمقراطي في تونس⁽²⁸⁾، والتي كان أبرزها وأشدّها تأثيراً التحالف بين رابطة الناخبات التونسيات (تيار علماني) وجمعية تونسيات *La ligue des électrices tunisiennes*.

خاتمة

لا شك في أن الملف الخاص الذي تناولته هذه المراجعة يقدم إسهاماً لا غنى عنه في فهم الاستجابات التي تبنتها (بعض) البلدان العربية لتفشي جائحة كورونا، وهي فضلاً عن طبيعتها الإمبريالية، في مجلتها، تقدم تأصيلاً نظرياً ومفهومياً جيداً للموضوعات التي تتناولها بالدراسة والتحليل، رغم أن بعضها يعتمد مقارباتٍ كميةً للغاية. لذلك، فهي مفيدة حتى بالنسبة إلى أولئك الباحثين غير المهتمين بمضامينها الكمية، والتي تبدو معقدة على غير المختصين في جوانب منها.

26 Maro Youssef & Sarah Yerkes, "The Power of Bipartisan Mobilization: The Success of Tunisia's Feminist Movement During the Coronavirus Pandemic," *Middle East Law and Governance*, vol. 14, no. 1 (2021), pp. 114-127.

27 تجلي هذا على نحو واضح أثناء إعداد مسودة الدستور التونسي في ما بعد الريع العربي، والنقاشات الحادة بخصوص هوية المجتمع التونسي، حيث ارتسمت خطوط انقسام واضحة بين العلمانيين والإسلاميين، سواء ضمن المجتمع السياسي أو حتى ضمن المجتمع المدني.

28 يُذكر أن هذه التحالفات لم تقتصر على قضيَا مكافحة العنف ضد النساء، بل شملت أيضًا قضيَا أخرى متشعبة. ينظر مثلاً:

Maro Youssef & Hamza Mighri, "Women's Groups Take on Radicalization in Tunisia," *Sada*, Carnegie Endowment for International Peace, 26/3/2019, accessed on 6/4/2022, at: <https://bit.ly/3tUoWwT>

أما جدوى قراءة هذا النوع من الدراسات وإنماج المزيد منها عن بلدان المنطقة العربية، فهي تتمثل في مراكمة التجربة وتعلم الدروس من النجاحات والإخفاقات التي رافقت هذه التجربة. وأشار تقرير نشرته وحدة الدراسات السياسية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عن أنماط استجابات الدول للجائحة، إلى أنّ الذكرة المؤسساتية والمجتمعية في حالة البلدان الآسيوية، والتي شكلت من خلال تجارب سابقة في التعامل مع الأوبئة سريعة العدوى (مثل وباء سارس عام 2003)، عاملًا مشتركًا أساسياً لفهم البذائل التي انتهت بها هذه البلدان؛ إذ "مكنتها تلك التجارب بمؤسساتها السياسية وبأنظمتها الصحية، وبمجتمعاتها أيضًا" (29)، من التعلم وإبداء السرعة والكفاءة في الاستجابة⁽³⁰⁾. وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الحال في البلدان العربية.

ينبغي التركيز على نزع الطبيعة السياسية De-politicizing عن الاستجابة مثل هذه الأزمات الصحية، وهو ما يؤكد التقرير المذكور آنفًا، إذ يشير إلى "أن ما يميز الاستجابات الآسيوية من غيرها، زمن الاستجابة لتفشي الأوبئة، لا علاقة له بطبيعة النظم السياسية". كما يشدد على أن الاستجابة تتعلق أكثر بأثر الذكرة الجماعية من ناحية أولى، وبدور الخبرة المؤسساتية من ناحية ثانية، وبدور التقاليد الجماعية المرتبطة بقيم الصحة العمومية وممارساتها في زمن الأوبئة من ناحية ثالثة، "حيث صار الجميع يعرفون مسبقاً ما قد يحدث إذا لم يتصرف الجميع، وصار الجميع يعرفون ما ينبغي فعله وكيف ينبغي فعله بمجرد أن يحين الوقت" (31).

يفتح هذا النوع من الأبحاث الأبواب واسعةً أمام تعلم الدروس ومراكمه الخبرة وبناء ذكرة مؤسساتية بشأن السياسات التي ينبغي سennها للاستجابة للأزمات الصحية، فضلاً عن الطرائق والموارد التي ينبغي تعبتها لتنفيذ تلك السياسات⁽³²⁾؛ لذلك، إذا كانت ثمة توصية أساسية يجب التشدد عليها فهي الاستثمار أكثر في مثل هذا النوع من الأبحاث، وخلق قناة للنقاش المتبادل بين الدوائر الأكademية ودوائر صنع القرار في البلدان العربية. أما بناء الذكرة الجماعية فيتطلب مستويات معتبرة من الثقة العمومية Public Trust في الحكومات وفاعليها وسياساتها⁽³³⁾، فضلاً عن تضافر ذلك مع التقاليد الثقافية والاجتماعية المحلية (والمجتمعات العربية ترعر بها) التي تعلي القيم الجماعية على الفردانية؛ وهو ما يجعل الدولة، زمن التهديد بتفشى الأوبئة، قادرة على فرض معايير الامتثال الاجتماعي والانضباط العفواني دون اللجوء إلى الممارسات السلطوية المفرطة⁽³⁴⁾.

29 تجعل الذكرة المجتمعية المواطنين أكثر وعيًا بالعواقب وأكثر استعدادًا للتعاون مع الحكومات والتضحية بحرياتهم الفردية.

30 "وباء فيروس كورونا المستجد: نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياته على الاقتصاد العالمي"، ص. 8.

31 المرجع نفسه، ص. 9. وقد نشرت وحدة الدراسات السياسية، في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدداً من الأوراق يقدم جلها قراءة تحليلية في الإجراءات والتدابير المختلفة التي اتبذلتها الدول والحكومات حول العالم رداً على التحدي الذي مثلته الجائحة، وتستشرف تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المنطقة العربية والعالم. ينظر: "أوراق جائحة كورونا (كوفيد-19) وتداعياتها".

32 يشير ج. وُو في دراسة، استند إليها شومان والبقاء، عن سنغافورة إلى أن "القدرات المالية والسياسية التي جرى بناؤها بعد أزمة سارس ساهمت في انخفاض معدل الوفيات في سنغافورة". ينظر:

Jun Jie Woo, "Policy Capacity and Singapore's Response to the Covid-19 Pandemic," *Policy and Society*, vol. 39, no. 3: States and COVID-19 Policy-Making (2020), pp. 345-362.

33 في حالة العديد من البلدان العربية، فضلاً عن الانهيار الحاد الذي شهدته الأنظمة الصحية مع بداية تفشي الجائحة، أدى تدني الثقة العمومية دوراً أساسياً في زيادة "مانعنة" المواطنين العرب لإجراءات مواجهة تفشي الجائحة، التي تطلب في أغلب الحالات استخدام القوة الخشنّة". وهذا ما يفسر "الكيفية التي تفشت بها نظرية المؤامرة في المنطقة العربية؛ ليس عن أصل فيروس كورونا في حد ذاته، ولكن عن اتهام الحكومات العربية بأنّها تستغل مسألة الجائحة لقمع المواطنين، وتقييد حرّيتهم في التنقل، بل وحتى منعهم من ممارسة شعائرهم الدينية". ينظر: وحدة استطلاع الرأي العام، "الرأي العام العربي والأداء الحكومي في مجال الخدمات الأساسية"، *سياسات عربية*، مج. 9، العدد 50 (أيار / مايو 2021)، ص. 133.

34 "وباء فيروس كورونا المستجد: نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياته على الاقتصاد العالمي"، ص. 9.

References

المراجع

العربية

- حمشي، محمد. "عن إمكانية التنبؤ زمن جائحة كورونا: تأملات من علم التعقد". *تحليل سياسات*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2020. في: <https://bit.ly/3NUuKzx>. 22/6/2020.
- وحدة استطلاع الرأي العام. "الرأي العام العربي والأداء الحكومي في مجال الخدمات الأساسية". *سياسات عربية*. مج 9، العدد 50 (أيار / مايو 2021).

الأجنبية

- Alijla, Abdalhadi. "'We are in a Battle with the Virus': Hamas, Hezbollah, and covid-19." *Middle East Law and Governance*. vol. 14, no. 1 (2021).
- Clark, Janine A. & Bassel F. Salloukh. "Elite Strategies, Civil Society, and Sectarian Identities in Postwar Lebanon." *International Journal of Middle East Studies*. vol. 45 (2013).
- Cronert, Axel. "Democracy, State Capacity, and covid-19 Related School Closures." *Working Paper*. APSA Preprints (2020). at: <https://bit.ly/3JcImU6>
- Guetat, Meriem & Meriem Agrebi. "From Democratic Exception to State of Exception: Covid-19 in the Context of Tunisia's State of Law." *Middle East Law and Governance*. vol. 14, no. 1 (2021).
- Habib, Daniel et al. "Dyadic Analysis of Fragile Middle Eastern States and Humanitarian Implications of Restrictive Covid-19 Policies." *Middle East Law and Governance*. vol. 14, no. 1 (2021).
- Halawi, Ibrahim & Bassel F. Salloukh. "Pessimism of the Intellect, Optimism of the Will after the 17 October Protests in Lebanon." *Middle East Law and Governance*. vol. 12, no. 3 (2020).
- Harb, Mona et al. "Mapping Covid-19 Governance in Lebanon: Territories of Sectarianism and Solidarity." *Middle East Law and Governance*. vol. 14, no. 1 (2021).
- Koehler, Kevin & Jonah Schulhofer-Wohl. "Governing the covid-19 Pandemic in the Middle East and North Africa: Containment Measures as a Public Good." *Middle East Law and Governance*. vol. 14, no. 1 (2021).
- Nagle, John. "Consociationalism Is Dead! Long Live Zombie Power-Sharing!" *Studies in Ethnicity and Nationalism*. vol. 20, no. 2 (2020).
- Salloukh, Bassel F. et al. *The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon*. London: Pluto Press, 2015.

- Salloukh, Bassel F. "Introduction to Covid-19 MELG Special Issue." *Middle East Law and Governance*. vol. 14, no. 1 (2022).
- Shouman, Mamdouh A. & Abdulaziz S. Alkabaa. "Testing Saudi State Capacity: A Study to Investigate How the Government Responded to the covid-19 Pandemic." *Middle East Law and Governance*. vol. 14, no. 1 (2021).
- Woo, Jun Jie. "Policy Capacity and Singapore's Response to the Covid-19 Pandemic." *Policy and Society*. vol. 39, no. 3: States and COVID-19 Policy-Making (2020).
- Youssef, Maro & Hamza Mighri. "Women's Groups Take on Radicalization in Tunisia." *Sada*. Carnegie Endowment for International Peace. 26/3/2019. at: <https://bit.ly/3tUoWwT>
- Youssef, Maro & Sarah Yerkes. "The Power of Bipartisan Mobilization: The Success of Tunisia's Feminist Movement During the Coronavirus Pandemic." *Middle East Law and Governance*. vol. 14, no. 1 (2021).